

* النساء العربيات والمجتمع المدني *

تعد مسألة المرأة من القضايا الهامة و الشائكة التي تشغل اهتمامات العالم العربي باعتبارها متصلة اتصالا وثيقا بقضية التنمية في المجتمعات العربية. هذه القضية حسب التقرير الأخير لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 2004 من المواضيع التي تحلل درجة قصوى من الأهمية والتعقيد بحيث إن كل برنامج إصلاحى يجب أن يشمل بصفة مباشرة قضية التنمية حتى يشمل كل مظاهر المجتمعات العربي(1).

إنه لا يمكن فصل مسألة التنمية عن المسألة الديمقراطية والحريات والحكم الصالح ولا يمكن تجاوز المشاكل التي تعترض النساء الا بالممارسة الديمقراطية والحكم الصالح وذلك ما يجدر التأكيد عليه. ان النساء لا يمكنهن أن يكن طرفا مشاركا في الإنتاج الاجتماعى ولا أن يتمتعن بنظام قائم على المساواة بين الجنسين في مجتمعات غير ديمقراطية.

إن طرح مسألة النساء في الحياة العامة وبالتحديد حضورهن في نشاطات المجتمع المدني في بلدانهن مسألة هامة تحتاج بادئ ذي بدء إلى تحديد مفهوم المجتمع المدني. فما هي المجالات التي يهتم بها المجتمع المدني في المجتمعات العربية؟ وأي مكانة تتخذها النساء في هذه المجالات؟ و فيم تتمثل مشاركتهن التنموية المؤثرة على الحياة العامة؟ وهل تتوصلن الى تحسين أوضاعهن؟ .

سنحاول الإجابة عن هذه التساؤلات على ضوء تواجد النساء وأنشطتهن في الجمعيات و في المنظمات غير الحكومية و في المجال الإعلامي وفي الأحزاب السياسية وفي البرلمان. ثم سنقيم مكانة النساء في الحياة العامة والدور الذي يلعبنه وجملة المشاكل التي تطرح. واعتبارا أن دور المجتمع المدني يصبح أكيدا في ظل هذه الوضعيات التي تزداد تشعبا سنبحث في مفهوم المجتمع المدني .

ولكن لابد من التأكيد على " أن الديمقراطية رهينة المجتمع المدني " (2) وأن غياب هذا الأخير يؤثت لنظام الحزب الواحد" (3)

" فالمجتمع المدني هو جملة المؤسسات والجمعيات والعائلات التي بمقتضاها يشتغل الأفراد على مصالحهم المشتركة دون تدخل الدولة وحسب الوسائل الخاصة بهم والتي تلتقي حول هدف آخر غير ممارسة السلطة " (4) .

إن المشاركة " المواطنة" للفاعلين الاجتماعيين في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية يتحدد بمقتضاها مفهوم المجتمع المدني وتجعل منه السلطة المضادة الضامنة للديمقراطية.

أما في العالم العربي رغم أن مصطلح المجتمع المدني ظهر بصفة متأخرة في الخطاب الأكاديمي(5) لكنه استعمل في المجال السياسي بشكل مغال فيه.

لقد ساهم ظهور العولمة في تزايد الاهتمام بالمجتمع المدني اذ يعتبر احترام المجتمع المدني أحد مقاييس الحكم الصالح والاعتراف بإحدى مكوناته كالمنظمات غير الحكومية باعتباره فاعلا اجتماعيا في قضايا التنمية ،المجتمع المدني و الديمقراطية من ناحية والحكم الصالح والجمعيات غير الحكومية من ناحية أخرى متصلان اتصالا وثيقا .

إن الدول العربية تفاعلت مع الدعوة للإصلاح في مجال التنمية و حريات للمجتمع المدني ومع تحسين وضعية النساء الا أنها تفاعلت مع هذا على طريقتها. نشهد ظاهرة بينة تتمثل في تكاثر تكوين الجمعيات الناشطة والمرخص لها والتي وصل عددها سنة 2000 في كل من مصر ولبنان ما بين 200 و250 جمعية مستقلة (6) وقد تكاثر هذا العدد في سنتي 2003 و2004 حتى وصل الى 225000 (7) بالنسبة لكامل العالم العربي. لكن تبقى هذه الظاهرة متفاوتة من بلد إلى آخر. و لا يحصل هذا الانفجار الجمعياتي بدون النساء. ونلاحظ حضورا أكثر للنساء في الجمعيات غير الحكومية التي تعنى بقضايا التنمية خاصة الجمعيات الخيرية و الاجتماعية و بتزايد عدد الجمعيات النسائية والنسوية في بعض البلدان مثل المغرب ومصر وتونس. فبالعودة إلى النسب والأرقام يتجلى لنا بوضوح حضور النساء في المجتمع المدني وهو ما يوهم بان الدول العربية تجاوزت ما تتسم به من الركود فيما يخص الإعلاء من شأن النساء وإن كان الوضع العام يختلف من بلد إلى آخر كالعربية السعودية التي تعتبر متأخرة في مستوى الاعتراف بحقوق النساء على عكس تونس التي تعد من البلدان الرائدة(8) في هذا المجال، إلا أن هذه الأرقام لا تنبئ بحقيقة مشاركة النساء في الجمعيات لأنهن يواجهن معوقات من اجل تطورهن ومشاركتهن الفعلية في مستوى التمثيل السياسي وممارسة الديمقراطية وتثبيت الهوية.

حاضرات لكن غير فاعلات

رغم أننا نسجل ارتفاعا ذا أهمية لتواجد النساء في الجمعيات غير الحكومية والذي يصل إلى 45% في لبنان و 42% في فلسطين و 18% في مصر(9) إلا أنهن لا زلن غائبات عن المجالس الإدارية ومراكز صنع القرار. ففي اليمن مثلا توجد 87 جمعية تهتم بالنهوض بالنساء ومع هذا لا تتقلد فيها النساء الا 6% مسؤوليات في مستوى أخذ القرار وهو الشأن نفسه في كل الدول العربية وقد يصل الأمر إلى إقصائهن كليا مثل البحرين (10). وإن ظاهرة إقصاء أو تهميش النساء في إدارة الجمعيات نجدها كذلك في الجمعيات ذات الصبغة السياسية مثل رابطات حقوق الإنسان إذ لا توجد الا ثلاث نساء فقط من جملة 25 عضوا للهيئة المديرة في الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان والأمر نفسه بالنسبة لمصر والمغرب(11)، في الجملة لا تحتل النساء موضع القرار الا في الجمعيات النسائية

الجمعيات الغير حكومية تحت نظام الحرية المقيدة :

قامت الدول العربية بجملة من الإصلاحات لتفعيل الحريات لكن تخضع الجمعيات للقيد القانوني (مصر، تونس) و هو ما يترجم سيطرة السلط القائمة واستحواذها على قضية المرأة ومراقبتها الدائمة لها. إذ لم تترك إلا مجالا محدودا لمبادرات النساء ومطالبهن .

إن تأسيس العديد من الجمعيات وخاصة النسائية منها أثرت على المجال الجمعياتي، في أكثر من بلد. ففي تونس تضاعف عدد الجمعيات النسائية من جمعية واحدة من 1956 إلى سنة 1989 ليصل اليوم إلى أكثر من 20 جمعية. ولكن تبقى جمعيتان فقط مستقلتين

ونابعتين عن مبادرات فردية في حين أن أغلب الجمعيات هي في واقع الأمر نابعة من السلطة وممثلة لها (12).

فالحكومات العربية تشترك جميعها في استعمال الجمعيات وقضية المرأة في اغراض دعائية وهو ما أكدته اللقاءات الإقليمية والدولية لمخطط عمل بيجين. ويبقى عددا ضئيلا من الجمعيات مهتما بقضايا الديمقراطية والمساواة بين الجنسين حيث لا زالت تعترضها العديد من المشاكل في تحركاتها ومجال عملها المحدود. اما في بلدان الخليج وفي ليبيا فان الجمعيات الحكومية التي تدعمها السلطة لها الحق وحدها في الاستمرار في نشاطاتها(13) لان الدولة والمجتمع المدني يعدان وجهين لعملة واحدة.

قيود الهوية :

في الوقت الذي تعاني فيه النساء من التمييز الذي يستمد مشروعيته من الخصوصيات الثقافية و المرجعيات الدينية تسعى اغلب المنظمات غير الحكومية للحفاظ على الهوية العربية الإسلامية أو على التقاليد و المرجعيات الاجتماعية. وان هذه الميزة تشترك فيها أغلبية جمعيات بلدان الشرق الأوسط والخليج نظرا لأن أغلب الجمعيات النسائية هي ذات صبغة خيرية واجتماعية وقد بدأت هذه الظاهرة تمتد الى المغرب العربي وخاصة الى الجزائر والمغرب. و نستنتج أن الجمعيات التي تعمل خارج المرجعية الدينية و قضايا الهوية قليلة وحتى تلك التي تناضل من اجل النهوض بالمرأة كما هو الشأن في الأردن و اليمن أو تلك التي تهتم بقضايا المساواة مثل المغرب فهي جميعها تسعى للمحافظة على قيم الهوية التي تقيد تحقيق المساواة بين الجنسين.

وسائل الاعلام :

رغم وجود نصوص قانونية تحد من حرية التعبير والصحافة ورغم الرقابة السائدة، يشهد مجال الاعلام تطورا هاما سواء على مستوى عدد المنشورات أو عدد النساء الصحفيات في بعض البلدان مثل الجزائر ومصر وقطر. ولكن هذا التواجد النسائي في مواقع القرار يبقى ضئيلا جدا(14).

إذ لا تمثل مشاركة النساء في قطر في هذه المواقع إلا 4 من مجموع 67 صحفية (15) وقلمنا نجد رئيسات تحرير أو مسؤولات عن الافتتاحيات وعن الصفحات السياسية أو مديرات تحرير جرائد أو مجلات و حتى إن أسندت لهن مسؤوليات فهي لا تتعدى الصفحات الثقافية أو الاجتماعية أو الاقتصادية.

إن هذا التفاوت في مواقع اخذ القرار بين الرجل والمرأة يعود حسب ادعاء رؤساء المؤسسات الإعلامية إلى عجز النساء عن التفرغ لمثل هذه الوظائف نظرا لمسؤولياتهن العائلية وطبيعتهن الأنثوية وغياب الحس السياسي لديهن (16)، وتبقى صورة المرأة متعلقة بما يبثه الإعلاميون الرجال عبر الصحافة المكتوبة و المسموعة و المرئية. فكثيرا ما كن موضوع صفحات القضايا الاجتماعية التي تصور فيها ككائنات ضعيفات لا يتحكمن في عواطفهن.

فصورة المرأة في البرامج الإذاعية و التلفزيونية والسينما هي الصورة التقليدية والنمطية.

فحتى القنوات الفضائية التي كسرت حاجز الرقابة في الميدان الإعلامي لا تزال تقدم صورة مشوهة وتقليدية للمرأة. وسنتخذ مثالا لذلك البرامج المخصصة لهن على قناة الجزيرة مثلا " للنساء فقط ". يترجم هذا البرنامج عقلية أبوية ويحمل خطابا مناهضا لتحرر النساء و انفتاحهن ويقلل من شأنهن، رغم أنه مخصص للنساء ويعطيهن فرصة لتناول قضاياهن الا أنه يهمل تهميشا كاملا الخطاب النسوي و الخطاب المخالف (17). (الراي الآخر) .

إن عدد الصحفيات المناضلات من اجل حرية التعبير والصحافة وتحرير النساء يبقى ضئيلا ولازلن يناضلن من أجل اكتساح المجال الإعلامي الذي يعد ركيزة أساسية لإعطاء صورة ايجابية عن المرأة.

و في هذا السياق نددت الجمعيات المغاربية النسائية في شهر ماي 2005 " بالخطاب الذي تبثه البرامج المرئية والمسموعة والمكتوبة و التي تؤكد تهميش النساء وتقدمهن في صورة سلفية رجعية " (18) . ولا تزال هذه الجمعيات تعبر عن قلقها إزاء وضعية " النساء العربيات الإجتماعية المتدنية وإزاء البطالة والأمية وهو ما يجعل فئة النساء مهتدة أكثر من الرجال في مجتمع المعلومات " (19) .

الاحزاب السياسية :

على عكس مجال المنظمات غير الحكومية ومجال الاعلام لم تنضم النساء العربيات للأحزاب السياسية بعدد يذكر. فهن تقريبا غائبات عن مواقع اخذ القرار والسبب الأول في ذلك هو غياب التعددية الحزبية في البلدان العربية وحتى في وجود التعددية فانها غالبا ما تكون شكلية. مما لا يشجع النساء على الالتزام السياسي.

وما دمن كذلك فهن لا يحضين بأي تشجيع، إذ لا تمثل نساء اليمن في مواقع القرار في 6 أحزاب سياسية إلا 2% فقط (20) ، وكذلك في تونس فلا يسجل تواجد النساء في المكتب السياسي إلا في حزبين على مجموع سبعة أحزاب سياسية معترف بها و بحساب امرأة واحدة.

كما نلاحظ أن أغلب الأحزاب تجاهلت مسألة المرأة في برنامجها السياسي وحتى إن طرحت في هذه السنوات الاخيرة فهي لا تعار الاهتمام اللازم. وتبقى مراكز القيادة رجالية بحة باستثناء البعض منها.

فتمثيل المرأة في البرلمانات الوطنية تعكس بوضوح وضعيتهن. فالمنطقة العربية تحتل المرتبة الأخيرة عالميا ولا تمثل نسبة مشاركة النساء إلا 6.7% . أربع دول من مجموع الدول العربية يغيب فيها الإقتراع العام. اما بالنسبة للدول الأخرى فان تونس تحتل المرتبة الأولى في التمثيل النسائي داخل البرلمان بنسبة 22.8% ، بينما يحتل اليمن المرتبة الاخيرة بنسبة 0.3% (21) .

هذا مع الملاحظة ان النساء لم يتحصلن على حق الانتخاب في سلطنة عمان الا سنة 2003 وفي الكويت في 2005. حتى وإن تمتعن بهذا الحق فهن مازلن يصوتن عن طريق الرجال أو ليس لهن الحق في الترشح. الى جانب محدودية الحقوق السياسية بصفة عامة اذ لانجد الا 14 بلدا من 21 تضم أحزابا سياسية باستطاعتها الترشح للانتخابات.

هكذا فإن مشاركة النساء في مواقع اخذ القرار سواء كن وزيرات أو نائبات في البرلمان تستعمل لصالح الخطاب السياسي ولتطبيق التوصيات الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة أكثر من أن تكون سياسية تعمل على تحرير النساء .

التحديات و التوصيات :

بعد تقديمنا لهذا الوضع كيف يمكن تخطي نقائصه؟

فالبلدان العربية والنساء خاصة معرضات إلى عوائق جدية وتحديات عديدة :

***آرساء الديمقراطية:**

إن مسألة الديمقراطية مسألة مركزية تتعلق بها كل القضايا الأخرى ومنها تتبع. وهي لا تتحقق إلا بالشراكة الفعلية بين الرجل و المرأة في تسيير الشؤون العامة وتشريك النساء في مراكز أخذ القرار وفي إطار علاقة مساوية.

و حتى يكون المجتمع المدني طرفا فاعلا في تحقيق الديمقراطية لا بد من العمل على :

- تغيير ومراجعة النظام الانتخابي و اعتماد قاعدة الكوتا أو التناصف على مستوى كل مراكز اخذ القرار ، الحكومية و البرلمانية و الحزبية و الجمعياتية و منح حريات أكثر للمنظمات غير الحكومية و ضمان حق التجمع والعمل على تنفيذ القوانين من أجل وضع حد للوضع المتدنية للمنظمات غير الحكومية والإعلام والأحزاب السياسية.

- تشجيع تطوير المنظمات غير الحكومية و دعمها ماديا ومساندتها.

-تقديم المرأة في صورتها الايجابية و طرح كل المشاكل التي تعانيها التي تستند إلى مبدأ المساواة عبر وسائل الإعلام والإعلاء من شأنها في المجتمع.

-وضع برامج لتعريف النساء بالقوانين والمواثيق التي تهمهن.

-اعتماد تقنيات معلوماتية جديدة في تكوين النساء في المجال السياسي حتى يتحملن المسؤولية.

- توفير إحصائيات حقيقية حول تواجد النساء في كل القطاعات العامة والاجتماعية والسياسية والقيام ببحوث علمية تتعلق بوضعيتهن.

-إحداث آليات متابعة و مراقبة لتنفيذ البرامج الإصلاحية التي لم نشهد لها تطبيقا إلى اليوم و خلق مرصد لمتابعة الاصلاحات التي توختها الدول العربية و السهر على تطبيقها الفعلي.

***القضاء على النظام الابوي :**

إن كل ما ترزح تحته النساء من تقاليد وقوانين تمييزية يرجع في الأصل إلى العقلية المتوارثة وإلى الأسباب الدينية والسياسية فقد أظهرت الدراسات " أنه ثمة علاقة وطيدة بين الفكر الديني والنظام الأبوي فالدين يعد أهم المصادر الإيديولوجية التي قدمت وقننت و شرعت الوضعية الاجتماعية للنساء " (22) وهذا ينطبق على كل المجتمعات والأديان في فترات تاريخية مختلفة، وهو واقع الامر في اغلب البلدان العربية اليوم. والاصلاحات التي تتواجد في بعض هذه البلدان لاتسعى الا للمحافظة على النظام السياسي الاجتماعي السائد وكان الهدف هو تحرير المرأة في داخل النظام الابوي وليس منه، وايضا ابقاء المجتمع

تحت السيطرة السياسية والايهام بتحرير المرأة في ظل مجتمع ابوي ولا تقوم الا على تجميل صورة المرأة المطيعة.

ان الاصلاح يكمن في طرح مسالة فصل الدين عن السياسة وهي مسالة جوهرية ظلت مهمشة لوقت طويل(وهذا الفصل لا يعني بالضرورة معارضة الدين او رفضه)

ان الإصلاح يقتضي ايضا رفع كل غموض والتباس في الخطاب السياسي حول النساء حتى تتوضح مسالة العلاقة بين الدين و القانون وحتى يؤكد الخطاب السياسي للدولة الالتزام بمبدأ المساواة بين المرأة والرجل وبنبذ كل تمييز بينهما في كل أشكاله و خاصة ظاهرة العنف التي ظلت مسكوتا عنها طويلا.

وفي هذا المجال للدولة و مؤسساتها دور أساسي في القضاء على كل أنواع العنف وفي كل الفئات ومن بينها القضاء العام حتى لايساهم العنف السياسي في عرقلة نشاط النساء في الحياة العامة .

*التأثير على السلوكات و المعاملات :

1- مراجعة قوانين الاسرة :

أن قوانين الأسرة في المنطقة العربية قائمة على التمييز وأن وضعية المرأة الدونية في الأسرة تؤثر على مشاركتها في المجال السياسي و الحياة العامة .لهذا يتعين اتخاذ الإجراءات التشريعية لضمان المساواة و ذلك بمراجعة قوانين الأسرة

-ضمان حرية الزوج و منع الزواج المبكر

-منع تعدد الزوجات و الزواج العرفي

-أقرار المساواة بين الزوجين في الحقوق و الواجبات داخل الأسرة

-فتح حوار في كل البلدان العربية حول مسألة الميراث لمراجعة مبدأ التمييز الجنسي

و ان ضمان حصول هذا التطور يمر حتما بتشريك الجمعيات الغير الحكومية المهمة بمسألة حقوق المرأة في صياغة هذه القوانين و التفكير في برامج تدريبية موجهة للرجال و النساء معا بهدف التخفيف في مسؤوليات المرأة داخل الأسرة حتى تخصص الوقت الكافي للنشاط السياسي و الجمعياتي و الحياة العامة

2-المصادقة على الإتفاقيات الدولية بدون تحفظات :

رفع التحفظات التي قدمتها الدول العربية في شأن بعض أحكام الآتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

المصادقة على هذه الآتفاقية بالنسبة للبلدان التي لم تصادق عليها الانضمام إلى البروتوكول الملحق للاتفاقي

تطبيق خطة عمل بيجين.

*التربية و التعليم :

- العمل على رفع الأمية والقضاء عليها

-تعميم التعليم في صفوف الإناث وجعله إجباريا

- تعميم الاختلاط في كل المؤسسات التعليمية

- أصلاح التعليم و مراجعة البرامج التعليمية التي تكرر مظاهر التمييز بين الجنسين

-دمج الجندر في كل المواد

-وضع حد للتمييز في التوجيه والفرار
-اعتماد مواد تعليمية جديدة تستند إلى قيم الحرية وكرامة النساء والرجال على حد سواء
مع التأكيد على دور المجتمع المدني في إرساء الديمقراطية

* التشغيل:

- تثمين -إعلاء قيمة- عمل النساء غير المهيكل والدور الاقتصادي الذي يساهمن به في تحسين وضعيتهن.

- تحسين ظروف العمل وذلك بإلغاء كل أشكال التمييز والقضاء على ظاهرة التحرش الجنسي

-رفع الفوارق في الأجر بين الرجال والنساء
-القيام بدورات تكوينية وتربصات من أجل مشاركة فعالة واندماج اقتصادي أحسن للنساء.

-تطوير البنية الأساسية للخدمات الاجتماعية للتخفيف من عبء العمل المنزلي للنساء -

إن مستقبل المجتمعات العربية يبقى رهين النهوض بالنساء فالتخلي عنهن هو التخلي عن الديمقراطية.

الهوامش

1- Rapport du PNUD Avril 2005.

2- Yves Cannac : Le juste pouvoir ed pluriel Paris 1985.

3- Hanna Arendt : Le système totalitaire ed seuil Paris 1992.

4- Yves cannac : op cit

La définition de la société civile n'intègre par les partis politiques c'est dans son sens large qu'on les comptent parmi ses composantes.

5- A.Zghal : Le concept de société civile et la transition vers le multipartisme in changement politiques au Maghreb CNRS Paris 1989.

6- Sraah Ben nefissa : ONG, gouvernance et développement dans le monde arabe in gestion des transformations sociales Most le Caire 2000.

7- Rapport UNIFEM 2004.

8- Rapport UNIFEM 2004.

9- بلقيس أبو أصبح: واقع المشاركة السياسية في اليمن ندوة صنعاء ديسمبر 2004.

10- سبيكة النجار: مشاركة النساء في بلدان الخليج و دولة البحرين ندوة صنعاء ديسمبر 2004.

- 11 -12- 13- Sarah Ben Neffissa : op cit
14 -15 Le soir d'Algerie : compte rendu de la rencontre- débat sur « Femmes journalistes dans les médias arabes en France Mars 2005.
16- Arbi chouikha : les journalistes femmes en Tunisie. Revue Tunisienne de communication N35 1999.
17- نهوند القادري في برنامج للنساء فقط على قناة الجزيرة مجلة باحثات عدد 9 بيروت 2004.
18-19: Déclaration des ONG Maghrébines sur femmes et Médias Tunis Mai 2005.
20- بلقيس أبو أصبح:المرجع نفسه.
21- Rapport UNIFEM 2004
22-Than-huyen Balmer-cao : Changement social et rapport entre les hommes et les femmes.
La question de l'égalité en suisse ed payot 2000.

Bibliographie

- Daniel Lochac :La société civile du concept au gadget,in la société civile .Ouvrage collectif: P U F 1986.
-Femmes et société civile au Maghreb : publication universitaires Marrakech Maroc 93. Livre collectif
-Than Huyen Balmer Cao :changement social et rapport entre les hommes et les femmes. La question de l'égalité en suisse. Ed : payot Lausanne 2000.
-Hanna Arendt : Le system totalitaire. ed : seuil Paris 1992.
-Ouvrage collectif : La société civile PUF Paris 1986.

- Ilhem Marzouki : Femmes d'ordre ou désordre de femmes.
Ed : Noir sur blanc Tunis 2000.
- Yves Cannac : Le juste pouvoir. Ed : pluriel Paris 1989.
- Arbi Chouikha : Femmes journalistes en Tunisie 1999.
- Sarra Ben Neffissa : ONG gouvernance et développement dans le monde arabe le Caire 2000.
- Hafidha Chekir : La société civile 2003.
Contribution au 3^{ème} rapport du PNUD.
- A.Zghal « Le concept de société civile et la transition vers la démocratie » in changement politique au Maghreb CNRS 1989.
Bahithat : les femmes chercheuses au Liban volume VI 1999-2000 volume IX 2003-2004.
- Hammadi Redissi : Etat fort société civile faible en Tunisie 2005 inédit étude présentée à l'U.G.T.T.
- Fetiha Saiidi : quelle participation de la femme à la politique.Credif 2004.
- Doc Femmes et Medias Cawtar Mars 1997-1998.
- Déclaration de Tunis : Séminaire Maghrébin sur les approches gouvernementales et des ONG sur femmes et médias, Tunis 2005.
- Sana Ben Achour : La liberté d'association entre droit et société.
Séminaire L.T.D.H Tunis Décembre 2004.
- A.T.F.D Etude sur les attentes subjectives des femmes menée et coordonnée par Ilhem Marzouki A.T.F.D 2003.
- Khadija Cherif: La représentation des femmes au parlement tunisien.
Ed :Remue.menage Montréal Canada 2005.
- Sana B.Achour : Féminisme d'Etat figure ou défiguration du féminisme in mélanges Mohamed Charfi, centre de publication universitaire Tunis 2001.

-Alain Touraine : Le dur chemin de la démocratie in courrier de l'Unesco Paris 1990.

المصادر و المراجع

- * شهيدة الباز: المنظمات الأهلية العربية علي مشارف القرن الحادي و العشرين محددات الواقع و آفاق المستقبل
الناشر: لجنة المتابعة لمؤتمر التنظيمات الأهلية العربية جمهورية مصر العربية.
واقع المشاركة السياسية للمرأة اليمنية
ورقة قدمت في المنتدى الديمقراطي الأول للمرأة العربية صنعاء ديسمبر 2004.
- * بلقيس أبو أصبح: واقع المشاركة السياسية للمرأة اليمنية
ورقة قدمت في المنتدى الديمقراطي الأول للمرأة العربية صنعاء ديسمبر 2004.
- * سبيكة النجار: المشاركة السياسية للنساء في المنطقة الخليجية مثال البحرين.
ورقة قدمت في المنتدى الديمقراطي الأول للمرأة العربية صنعاء ديسمبر 2004.
- * نشرية كوتريات: العدد 15 خاص باللقاء السنوي الثالث لأنجد أكتوبر تشرين الأول 2004.
العدد 13 أبريل إبريل 2004 عدد خاص بالمرأة و صنع القرار
تصدر عن مركز المرأة العربية للتدريب و البحوث تونس.
أربع سنوات من الالتزام نحو تقدم المرأة العربية.
صادر عن صندوق الأمم المتحدة 1994-1998.
- * تقرير خاص: صورة المرأة في الصحافة المصرية
الناشر: مركز وسائل الاتصال الملائمة من أجل التنمية 2002-2003.
- * تقرير: صورة المرأة و الرجل في إعلانات التلفزيون المصري
إعلانات شهر رمضان 2002-2003
إعداد عزة كامل محمد
الناشر: مركز وسائل الاتصال الملائمة من أجل التنمية
- * إحصائيات صادرة عن اتحاد الشغل في مارس 2001 انظر المرأة و الرجل في تونس في أرقام الكريديف تونس 2001
- * تقدم المرأة العربية: صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة المكتب الإقليمي للدول العربية.
موقع أونيفام : web site :www.unifem.org.jo